مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 322، جنيف، 30 تشرين الأول/ أكتوبر - ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 **الوثيقة: GB.322/INS/6**

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤
الأصل: إنكليزي

البند السادس من جدول الأعمال

برنامج التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥: آخر المستجدات

غرض الوثيقة

يجري إطلاع مجلس الإدارة على التقدم المحرز في صياغة إطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وهو مدعو إلى توصية الهيئات المكونة الثلاثية، والإيعاز إلى المدير العام، بتعزيز النشاط المضطلع به بموجب الاستراتيجية المشاركة من ست نقاط، التي تم الاتفاق عليها في دورته ٣١٩ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣) (انظر مشروع القرار في الفقرة ٢٩).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: كلا.

الانعكاسات المالية: كلا.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة التعاون متعدد الأطراف.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.322/INS/4/1؛ الوثيقة GB.322/POL/1؛ الوثيقة GB.322/POL/2؛ الوثيقة GB.322/POL/3؛ الوثيقة GB.322/POL/6؛ الوثيقة GB.322/INS/INF/1.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

أولاً- المقدمة

١. إنّ المقترح بشأن مجموعة من ١٧ هدفاً للتنمية المستدامة، الذي تم الاتفاق عليه في تموز/ يوليه ٢٠١٤ في الجلسة الختامية للفريق العامل مفتوح العضوية والمعني بأهداف التنمية المستدامة، يمهد الطريق أمام الجولة الأخيرة من المفاوضات التي ستبدأ في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ والتي ستفضي في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ إلى أن تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامجه الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

٢. ويأتي مقترح الفريق العامل مفتوح العضوية ثمرة نقاش منفتح ومكثف ومشترك بين الحكومات. وهو يطرح إطاراً شاملاً لأهداف وغايات طموحة، ويقدم أساساً ملائماً للتفاوض بشأن الوثيقة النهائية والموافقة عليها. وتحتل المسائل التي تهم منظمة العمل الدولية مكانة بارزة، لاسيما في الهدف الإنمائي المستدام المقترح رقم ٨ من أجل "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع." وترد عدة بنود رئيسية من برنامج العمل اللائق باعتبارها غايات في إطار هذا الهدف، في حين تذكر بنود أخرى في إطار أهداف مقترحة أخرى. وعلى سبيل المثال، يُقترح هدف بشأن تنفيذ "نُظم وتدابير مناسبة للحماية الاجتماعية لصالح الجميع على المستوى الوطني، بما في ذلك إرساء الأرضيات"، في إطار الهدف ١ وهو "القضاء على الفقر في جميع أشكاله في كل مكان."[١]

٣. وستلقى المفاوضات النهائية الدعم أيضاً من تقرير توليفي يعده الأمين العام للأمم المتحدة. ومن شأن هذا التقرير أن يضم نتائج مختلف الإجراءات والتقارير لما بعد عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى مقترح الفريق العامل مفتوح العضوية، لاسيما تقارير بشأن التمويل وطرائق التنفيذ، تقدمها لجنة الخبراء المشتركة بين الحكومات بشأن تمويل التنمية المستدامة فضلاً عن نتائج الحوارات الوطنية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تنفيذ برنامج ما بعد عام ٢٠١٥.

٤. وتستعرض هذه الوثيقة النتائج التي تمخضت عنها حتى الآن عملية ما بعد عام ٢٠١٥ ومساهمة منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة الثلاثية، وتعرض بعض المقترحات للعمل بغية ضمان نتيجة مرضية لمنظمة العمل الدولية. كما تسترعي الانتباه إلى ضرورة أن يقوم المكتب بتجهيز نفسه لتنفيذ البرنامج الجديد بهدف الاستفادة من الفرص المقبلة لتعزيز العمل اللائق للجميع.

ثانياً- نتائج العملية المشتركة بين الحكومات لما بعد عام ٢٠١٥

الفريق العامل مفتوح العضوية والمعني بأهداف التنمية المستدامة

٥. بعد عملية طويلة شملت ١٣ دورة كاملة على مدى ١٦ شهراً، ومناقشات تقييم لتسليط الضوء على ٥٨ مسألة وعروض من أكثر من ٨٠ خبيراً ومشاورات مع جمعيات قطاع الأعمال ونقابات العمال والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، عرض الفريق العامل مفتوح العضوية وثيقته الختامية في تموز/ يوليه ٢٠١٤.[٢] ويتضمن المقترح قائمة من ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة معروضة على أنها موجهة نحو العمل وعالمية بطبيعتها وشمولية في تطبيقها، تراعي في الوقت نفسه مختلف الوقائع والأولويات الوطنية. ووفقاً للفريق العامل مفتوح العضوية، تشكل الأهداف "مجموعة متكاملة وغير قابلة للتجزئة من الأولويات العالمية من أجل التنمية المستدامة." وتترافق مع ١٦٩ غاية، يحيل ٦٢ منها إلى طرائق التنفيذ، معرّفة على أنها "غايات عالمية تطلعية، على أن تقوم كل حكومة بوضع غاياتها الوطنية مسترشدة في ذلك بالطموح على المستوى العالمي، ولكن مع مراعاة الظروف الوطنية." وتتلقى هذه الغايات الدعم من مؤشرات تركز على نتائج قابلة للقياس، يتعين استحداثها في مرحلة لاحقة.

[١] انظر: http://sustainabledevelopment.un.org/focussdgs.html.

[٢] أنشئ الفريق العامل مفتوح العضوية والمشترك بين الحكومات، المكون من ٣٠ عضواً، كمتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (ريو+ ٢٠) (الوثيقة A/67/L.48/Rev.1- January 2013).

٦. ويشدد إدخال المقترح على أنّ القضاء على الفقر يبقى "أكبر تحدٍ عالمي يواجهه عالم اليوم وشرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة." وإرث الأهداف الإنمائية للألفية واضح في الأهداف المقترحة من ١ إلى ٧، التي تدعو إلى اتخاذات تدابير بشأن الفقر والأمن الغذائي والتغذية والصحة والتعليم الجيد والمساواة بين الجنسين والمياه والصرف الصحي والحصول على الطاقة. كما أنّ الاقتصادات والمجتمعات الشاملة والمنصفة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تشمل الأهداف المقترحة من ٨ إلى ١١ على التوالي: النمو الشامل والعمل اللائق؛ البنية التحتية والتصنيع؛ انعدام المساواة؛ المدن. أما الحماية البيئية فتشكل موضوع الأهداف من ١٢ إلى ١٥، ويشمل الهدف ١٦ المسائل المرتبطة بالإدارة السديدة والسلام. وأخيراً، يدعو الهدف ١٧ إلى تقوية الشراكات العالمية بشأن التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات والتجارة واتساق السياسات والشراكات متعددة أصحاب المصلحة والبيانات والرصد والمساءلة.

٧. ومن بين الغايات الاثنتي عشرة ضمن الهدف ٨، هناك غاية واحدة تدعو صراحة إلى بذل الجهود من أجل "التوصل، بحلول عام ٢٠٣٠، إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص المعوقون، والمساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية." وتتمثل غايات أخرى في: الحد من نسبة الشباب خارج إطار العمل وخارج نظام التعليم أو التدريب؛ وضع حد لعمل الأطفال في كافة أشكاله واستئصال العمل الجبري؛ حماية حقوق العمل وضمان ظروف عمل آمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون؛ تشجيع روح تنظيم المشاريع والابتكار وإضفاء السمة المنظمة على المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر. وفيما يتعلق بوسائل تحقيق تلك الأهداف، ترد إشارة محددة إلى تفعيل استراتيجية عالمية بشأن عمالة الشباب بحلول عام ٢٠٢٠ وتنفيذ الميثاق العالمي لفرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية.

٨. وهناك إشارات إضافية إلى مجالات تهم منظمة العمل الدولية في العديد من الغايات الأخرى ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. وتشكل مسألة الحماية الاجتماعية غاية أساسية للنشاط في إطار الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر، ويأتي ذكرها مع سياسات الأجور والسياسات المالية، باعتبارها وسيلة للتصدي لانعدام المساواة. أما المهارات التقنية والمهنية فهي موضوع الغايات الثلاث المندرجة في إطار هدف التعليم. وتتعلق إشارات أخرى بالعمال الريفيين والعاملين في قطاعي الصحة والتعليم والرعاية الصحية غير المدفوعة والعمل المنزلي والعمال المهاجرين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيم والقدرة على مواجهة المخاطر المتصلة بالمناخ والصدمات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتمييز والحريات الأساسية.

٩. ومقترح الفريق العامل مفتوح العضوية هو ثمرة عملية تفاوض معقدة أُعربت فيها وجهات نظر شديدة الاختلاف، لاسيما في المراحل الأخيرة التي سبقت الاتفاق. وانتقد البعض المقترح بوصفه شديد الطموح والاتساع بحيث يتعذر أن يكون بمثابة قائمة ملزمة من الأولويات العالمية التي تتطلب إجراءات طوعية محددة زمنياً.[٣] ورأى آخرون أنّ الإشارات إلى حقوق الإنسان غير كافية ولا تقدم إطاراً عالمياً متيناً لتنمية تكون مستدامة اجتماعياً وبيئياً.[٤] غير أنه، بمعزل عن شواغل محددة، اتسمت ردة الفعل العامة للمجتمع المدني بالإيجابية. كما أعربت معظم المجموعات على وجه الخصوص، عن تقديرها للأسلوب المنفتح والشامل الذي تحلى به الفريق العامل مفتوح العضوية في تأدية ولايته.[٥] ويقدم ذلك سابقة للمفاوضات المشتركة بين الحكومات التي ستجرى في المستقبل على مستوى العالم.

[٣] انظر: http://www.cgdev.org/blog/what%E2%80%99s-point-post-2015-agenda.

[٤] انظر:
http://www.4thworldmovement.org/wp-content/uploads/2013/11/Response-to-Co-chairs-Final.pdf.

[٥] لتحليل أولي لردات فعل المجتمع المدني، انظر:
http://www.worldhumanitariansummit.org/node/451197; http://post2015.iisd.org/news/civil-society-reacts-to-proposed-sdgs/.

١٠. وكان الشركاء الاجتماعيون مساهمين نشطين فقدموا مدخلاتهم وأعربوا عن آرائهم طوال عمل الفريق العامل مفتوح العضوية. وأعرب أصحاب العمل عن تقديرهم للاعتراف بأهمية سيادة القانون والإدارة السديدة في إطار الهدف ١٦ وللتشديد على الشراكات الابتكارية مع القطاع الخاص.[٦] ووجد العمال أنّ الاتفاق طموح ومشجع بشكل عام، بالرغم من أنهم أسفوا لغياب أهداف مكرسة للعمل اللائق والحماية الاجتماعية وللافتقار إلى إشارات إلى معايير العمل الدولية والمسائل المتعلقة بالأجور والوظائف الخضراء.[٧]

١١. ولا يزال من الممكن تعديل أو تبسيط قائمة الأهداف والغايات التي يقترحها الفريق العامل مفتوح العضوية، خلال الجولة النهائية للمفاوضات. وأعربت بعض البلدان عن ضرورة الحفاظ عليها جميعاً، في حين أعربت بلدان أخرى عن تحفظها عن مواضيع معينة.[٨] غير أنّ غالبية المقترحات تستند إلى توافق متين في الآراء. وعلى وجه الخصوص، اعتُبرت المقترحات المعنية بالعمالة والعمل اللائق والحماية الاجتماعية على أنها أولويات عالمية وعناصر أساسية لبرنامج تحويلي. وعلى عكس الأهداف الإنمائية للألفية، يُنظر إلى عالم العمل والجهات الفاعلة فيه، من أصحاب عمل وعمال وحكومات، على أنها محركات أساسية للتنمية ستكون في صميم أي إطار مستقبلي.

لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة

١٢. أنشئت لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة أيضاً كمتابعة لمؤتمر ريو+ ٢٠. وتضم هذه اللجنة ٣٠ خبيراً وقد عقدت سلسلة من الاجتماعات المغلقة، رافقتها بعض الحلقات الإعلامية والمشاورات مع أصحاب المصلحة والوكالات الدولية. ويقترح التقرير الختامي نهجاً استراتيجياً وخيارات لحشد الموارد واستخدامها على نحو فعال، لتحقيق هدف التنمية المستدامة، تشمل أموالاً مستمدة على السواء من المستوى الوطني والدولي ومن القطاعين العام والخاص. كما تدعو اللجنة إلى حشد الموارد الوطنية واستخدام السياسات المالية والضريبية والعمالة المنتجة واللائقة وأرضيات الحماية الاجتماعية، للتصدي لانعدام المساواة ومكافحة الفقر وتطوير القدرة على الصمود.[٩]

الحوارات الوطنية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن "تنفيذ برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"

١٣. استناداً إلى نجاح التشاور العالمي الذي استهل عملية ما بعد عام ٢٠١٥،[١٠] أطلقت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في آذار/ مارس ٢٠١٤ سلسلة من الحوارات عن العوامل التي يمكن أن تدعم في كل بلد عملية تنفيذ البرنامج الجديد أو تعيقها. وهذه الحوارات منظمة وفقاً لست مجموعات مواضيعية هي: تعزيز القدرات وبناء مؤسسات فعالة؛ تمركز البرنامج؛ الرصد والمساءلة القائمان على أساس تشاركي؛ إقامة الشراكات مع المجتمع المدني؛ إشراك القطاع الخاص؛ الثقافة والتنمية. وبالنسبة لكل موضوع، تجري مناقشات أصحاب المصلحة ضمن مجموعات تتراوح بين خمسة وعشرة بلدان من كافة الأقاليم.

[٦] بيان قدمه التحالف العالمي لقطاع الأعمال لما بعد عام ٢٠١٥. انظر:
http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/10908business.pdf.

[٧] انظر الملاحظات التي أبداها الاتحاد الدولي لنقابات العمال على الموقع التالي:
http://www.solidar-suisse.org/2014/08/13/reactions-on-the-releasd-owg-sdg-paper/.

[٨] تم التوصل بجهد جهيد إلى اتفاق بشأن المسائل التالية: الإدارة السديدة، الحقوق الجنسية والإنجابية، تغير المناخ، الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة، مسألة وسائل التنفيذ.

[٩] انظر:
http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/4588FINAL%20REPORT%20ICESDF.pdf.

[١٠] انظر:
http://www.worldwewant2015.org/bitcache/cb02253d47a0f7d4318f41a4d11c330229991089?vid=422422&disposition=inline&op=view.

١٤. ويقصد من الحوارات الوطنية أن تستكمل المناقشة العالمية بشأن طرائق التنفيذ الأوسع نطاقاً، من قبيل توافر التمويل والتكنولوجيات ووجود بيئة سياسية عالمية محفزة. وتشير النتائج الأولية إلى أهمية تعزيز القدرات الإدارية الوطنية وآليات المشاركة والإدماج وإقامة الشراكات مع القطاع الخاص والنقابات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة المحليين الآخرين. وهذا النهج هو جانب أساسي من جوانب ممارسة الحوار الاجتماعي في منظمة العمل الدولية.

ثالثاً- مساهمة منظمة العمل الدولية

١٥. قدمت منظمة العمل الدولية مساهمة مميزة في الأنشطة المعنية ببرنامج التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وفقاً لاستراتيجية من ست نقاط اعتمدها مجلس الإدارة في دورته ٣١٩ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣).

١٦. وبغية المساهمة في تسريع وتيرة التقدم إزاء تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، دعم المكتب التقدم المحرز بشأن الهدف الإنمائي ٥ للألفية (تحسين الصحة النفاسية) والهدف الإنمائي ٦ (مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض) في غانا. وفي إطار الهدف ١ (القضاء على الفقر المدقع والجوع)، ساهمت منظمة العمل الدولية في إنشاء منتدى وطني للحماية الاجتماعية في النيجر، وفي تحسين فرص الدخل والعمالة المنتجة لصالح صغار المزارعين في جمهورية تنزانيا المتحدة، وفي تصميم خطط عمالة الشباب وتعزيز مشاركة النساء في المؤسسات السياسية وسوق العمل في كولومبيا. ودعمت معايير العمل الدولية والهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي مشاركة منظمة العمل الدولية.

١٧. ومن خلال مشاركة المكتب في فريق الدعم التقني التابع للأمم المتحدة، استطاع المكتب أن يقدم مدخلات تقنية إلى الرئيسين المتشاركين للفريق العامل مفتوح العضوية طوال أعماله، وشارك في ريادة الدعم المشترك بين الوكالات للمناقشة الجارية بشأن أهداف الفقر والنمو والعمالة والعمل اللائق. وبناءً على طلب أعضاء الفريق العامل مفتوح العضوية، كان للمكتب مداخلة في مختلف الجلسات لتوضيح مسائل تقنية ذات صلة بالعمالة الكاملة وعمل الأطفال وعمالة الشباب والحماية الاجتماعية، وغيرها من المواضيع الوجيهة بالنسبة لمنظمة العمل الدولية. كما جرى تنظيم اجتماعات رفيعة المستوى وحلقات إعلامية غير رسمية ومناقشات تقنية مع ممثلين عن وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف، وأحياناً بمشاركة المدير العام لمكتب العمل الدولي.

١٨. وانكب المكتب على العمل بنشاط مع فريق عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، واستضاف الخلوة الدراسية التي عقدت في جنيف في ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤. ويسهم فريق العمل المكون من كبار الموظفين الممثلين لنحو ٥٠ وكالة، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، إسهاماً كبيراً في إعداد التقرير التوليفي الذي طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من الأمين العام إعداده بحلول نهاية عام ٢٠١٤. ونظر المشاركون في هذه الخلوة بشكل خاص في المجالات التي تكون فيها منظومة الأمم المتحدة في أفضل وضع يخولها إعطاء التوجيهات وتقديم الخدمات.

١٩. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحت رعاية ألمانيا وجمهورية مولدوفا، تبوأ المكتب الصدارة في تنظيم الحوار لما بعد عام ٢٠١٥ بشأن تعزيز القدرات وبناء المؤسسات الفعالة. وأجريت مشاورات وطنية مع أصحاب المصلحة في كوستاريكا وجيبوتي وقيرغيزستان وماليزيا وجمهورية مولدوفا وباكستان ورواندا وتوغو وتركمانستان. كما عقد اجتماع عالمي للخبراء في بون يومي ٢٩ و٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، ومن المزمع تنظيم حدث ختامي في جمهورية مولدوفا في شباط/ فبراير ٢٠١٥. وتشير النتائج الأولية إلى أهمية اتساق البرنامج الجديد مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتعزيز القدرات من أجل تحقيق اتساق السياسات وضمان المشاركة الحقيقية لأصحاب المصلحة في تصميم أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها. وتلقى العمل دعماً من فريق خبراء استشاري ضم ممثلين عن المنظمة الدولية لأصحاب العمل وعن الاتحاد الدولي لنقابات العمال.

٢٠. وشاركت بعض المكاتب الميدانية لمنظمة العمل الدولية، مثلاً تلك المتواجدة في روما ولشبونة، أحياناً في تحديد الموقف الوطني بشأن برنامج ما بعد عام ٢٠١٥. وفي مناسبات عدة، قامت هذه المكاتب بمساعدة الشركاء الاجتماعيين على إجراء مشاورات على المستويين الوطني والإقليمي، مثلاً في ألبانيا وكوستاريكا وكولومبيا وماليزيا وموريشيوس وجمهورية مولدوفا وتوغو. كما جرى تقديم الدعم والمدخلات التقنية في المحافل التالية: مؤتمر القمة الرئاسي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وما بعد عام ٢٠١٥ (أبوجا، نيجيريا)؛ المؤتمر الإقليمي لما بعد عام ٢٠١٥ (اسطنبول، تركيا)؛ الاجتماع الثاني عشر لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية في جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية (مابوتو، موزامبيق)؛ منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة (باتايا، تايلند). وخلال مؤتمر الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عُقد في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، سلطت منظمة العمل الدولية الضوء على أهمية النمو الشامل والعمل اللائق والحماية الاجتماعية ومعايير العمل في برنامج التنمية في تلك البلدان.

٢١. وعلى المستوى العالمي، كان من شأن ورشة العمل المعنية باستراتيجية نقابات العمال إزاء برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي نظمها مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال في مكتب العمل الدولي في حزيران/ يونيه ٢٠١٤، أن ضمت قادة نقابيين من كافة الأقاليم لوضع مقترحات لتقديمها إلى الفريق العامل مفتوح العضوية. والحلقة الدراسية الثلاثية حول موضوع "العمالة والعمل اللائق للجميع - أفضل سبيل للخلاص من الفقر"، التي نظمتها إدارة الشراكات والدعم الميداني وإدارة التعاون متعدد الأطراف في روما في نيسان/ أبريل ٢٠١٤، بالتعاون مع المجلس الحبري للعدالة والسلام، أوصت بإدراج العمل اللائق للجميع باعتباره هدفاً من الأهداف المستقبلية. كما نوقشت انعكاسات إطار ما بعد عام ٢٠١٥ في الدورة الثالثة بعد المائة (٢٠١٤) لمؤتمر العمل الدولي، في المناقشة المتكررة بشأن الهدف الاستراتيجي المتمثل في العمالة، وتجلت في استنتاجاته.[١١]

٢٢. وعلى المستوى التقني، قدمت نتائج *تقرير عالم العمل لعام ٢٠١٤*، براهين مجدية في التوعية بشأن أهمية الوظائف الجيدة من أجل النمو الشامل والمستدام. وقُدمت إسهامات في نقاشات ما بعد عام ٢٠١٥ بشأن مجموعة من المسائل التقنية بما فيها التعاونيات وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وقضايا الجنسين والتعليم والمهارات والعمالة الكاملة وعمالة الشباب والاقتصاد غير المنظم وعمل الأطفال ومؤشرات سوق العمل. وبوصف المكتب رئيساً مشاركاً في مجلس التعاون المشترك بين الوكالات بشأن الحماية الاجتماعية، قدم أفكاراً مفيدة في مناقشة أرضيات الحماية الاجتماعية. كما أعرب المكتب، بصفته رئيس المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، عن وجهات نظره بشأن الفريق العامل مفتوح العضوية والحدث رفيع المستوى بشأن ما بعد عام ٢٠١٥ والهجرة، الذي تنظمه تركيا على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة.

رابعاً- القضايا الرئيسية والخطوات المقبلة

٢٣. مع اقتراب المرحلة النهائية لعملية ما بعد عام ٢٠١٥، سيكون من المهم تعزيز استراتيجية الالتزام التي أوصى بها مجلس الإدارة في دورته في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣.

٢٤. وأنشطة التوعية التي تضطلع بها الهيئات المكونة والمكتب بشأن أهمية العمالة الكاملة والعمل اللائق، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، ستبقى عاملاً أساسياً يؤثر في المفاوضات النهائية من خلال إجراء ثلاثي على المستوى الوطني يهدف إلى التأثير على المواقف الرسمية للبلدان ومن خلال التفاعل مع الوفود لدى الأمم المتحدة في نيويورك. ومن شأن مجموعة أصدقاء العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة، التي أُطلقت في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ برئاسة وفدي أنغولا وبلجيكا، أن تقدم منصة مفيدة للمناقشات والتبادلات السياسية غير الرسمية.

٢٥. وفي حال الإبقاء على الممارسة التي يتبعها الفريق العامل مفتوح العضوية، ستقوم آلية التشاور ومشاركة المجموعات الكبيرة وأصحاب المصلحة الآخرين بتوفير وسيلة مناسبة للشركاء الاجتماعيين لإيصال مدخلاتهم المميزة، وتسمح للمكتب بالوصول إلى الحكومات والشبكات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة الذين يتقاسمون شواغل منظمة العمل الدولية.

[١١] الوثيقة GB.322/INS/4/1.

٢٦. وما إن تبدأ الجولة النهائية رسمياً في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، ستطلب الوفود المشاركة في المفاوضة دعماً تقنياً بشأن الصياغة المناسبة للغايات والمؤشرات ووسائل التنفيذ. وينبغي أن تكون مدخلات منظمة العمل الدولية في وقتها وأن تستنير بقاعدة المعارف الواسعة وبصكوكها المعيارية والسياسية المتميزة.

٢٧. وينبغي الإبقاء على دور نشط في إطار مبادرات ما بعد عام ٢٠١٥ على مستوى منظومة الأمم المتحدة، على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. كما ينبغي للمساهمات الرامية إلى إعداد التقرير التوليفي للأمين العام أن تضمن أن يتجلى مستوى طموح البرنامج الجديد، من الناحية العملية، على شكل مبادرات مركّزة وملموسة في المجالات التي تهم منظمة العمل الدولية. وينبغي إيلاء الاهتمام للنتائج الصادرة عن الفريق الاستشاري للخبراء المستقلين، بشأن ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة. كما سيكون من المهم المساهمة في المناقشة الداخلية التي استُهلت لتوها، حول كيفية جعل منظومة الأمم المتحدة ملائمة لغرض تنفيذ البرنامج الجديد.

٢٨. والاستعداد لتحقيق هدف ما بعد عام ٢٠١٥ يهم بشكل خاص منظمة العمل الدولية. وما لا شك فيه أنه سيكون الاهتمام المتزايد بالنمو الشامل والعمالة الكاملة والعمل اللائق، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، جزءاً من إطار العمل المستقبلي. ومن شأن ذلك أن يتيح وابلاً من الفرص لتعزيز الاتفاقيات الأساسية والأهداف الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية. وفي الوقت نفسه، سيتطلب ذلك قدرات وموارد إضافية للارتقاء بأنشطة منظمة العمل الدولية والاستجابة إلى الطلبات الجديدة بشأن إرساء خطوط أساس للاسترتيجيات الوطنية الجديدة للتنمية المستدامة وإيجاد مصادر جديدة لحشد الموارد وتحديد إجراءات تشغيلية مشتركة وتحقيق اتساق السياسات فيما بين الوكالات والمساعدة في تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق الأهداف الجديدة وتوفير بناء قدرات الشركاء الوطنيين والدوليين والشركاء الاجتماعيين في المجالات التي تهم منظمة العمل الدولية ورصد التقدم المحرز على نحو موثوق به وفي وقته، على المستويين الوطني والعالمي، ودعم المشاركة الفعالة للهيئات المكونة الثلاثية.

مشروع قرار

٢٩. ***إنّ مجلس الإدارة:***

(أ) يوصي الهيئات المكونة الثلاثية، ويوعز إلى المدير العام، بتعزيز العمل بشأن إطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ بموجب استراتيجية النقاط الست، المتفق عليها في الدورة ٣١٩ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣) لمجلس الإدارة؛

(ب) يطلب استعراض التقدم المحرز في هذه المسألة بشكل منتظم.